

أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية
"دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة (2010-2017)"

د. أسمهان خلف¹ د. عثمان نقار² مؤمنه عدنان فاعور³

البريد الإلكتروني: moamna.faour@gmail.com

رقم المحمول: 0966335901

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية، دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة الزمنية من عام 2010 إلى عام 2017، وتتبع أهمية هذه الدراسة من خلال الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف عامةً وهو تعظيم ربحيتها، ويُعد هذا من أهم القرارات المالية المتعلقة باختيار تركيبة الهيكل المالي في المصارف، وتم اعتماد المنهج الوصفي حيث تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط لتلخيص العلاقة بين الهيكل المالي ونسب الربحية حيث شمل نموذج الدراسة متغير مستقل وهي نسبة الهيكل المالي، بينما تمثل نسب الربحية المتغير التابع للمصرف، وفي ظل افتراض أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (نسبة الهيكل المالي) في المتغيرين التابعين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS، توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل المالي في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وكانت العلاقة بينهما طردية.

الكلمات المفتاحية: الهيكل المالي، الربحية، التمويل الداخلي للأصول، ROA، ROE، مصرف سورية الدولي الإسلامي.

¹ أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماه - اختصاص سياسات مالية ونقدية

² أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماه - اختصاص المعالجة الآلية للمعلومات

³ طالبة ماجستير في قسم الاقتصاد في جامعة حماه - اختصاص: تمويل ومصارف (مصارف إسلامية)

The impact of the financial structure on the profitability of Islamic banks
"Case study of the International Islamic Bank of Syria
for the period (2010–2017)"

Abstract

This study aims to identify the impact of the financial structure on the profitability of Islamic banks, the study of the case of the International Islamic Bank of Syria during the period from 2010 to 2017. The importance of this study stems from the primary objective of banks in general, which is to maximize their profitability. This is one of The most important financial decisions related to the choice of structure of financial structure in banks. The descriptive approach was adopted. The simple regression method was used to summarize the relationship between the financial structure and the profitability ratios. The study model included an independent variable, the ratio of the financial structure, Assuming that there is no statistically significant effect between the independent variable (financial structure ratio) in the two dependent variables (return on assets and return on equity), based on the SPSS program, The results of this study showed that there is a statistically significant effect of the ratio of the financial structure in both return on assets and return on equity, and the relationship between them was positive.

Keywords: Financial Structure, Profitability, Internal Asset Finance, ROA, ROE, Syria International Islamic Bank.

1-المقدمة:

تمارس المصارف الإسلامية أنشطتها بفعالية من خلال احتوائها على موارد مالية، وتسعى للعمل باستمرار من أجل المحافظة على استقرارها، فاختيار مصدر التمويل المناسب يعد من القرارات المالية الهامة بالنسبة لها، فهي كغيرها من المؤسسات تهدف إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر ممكن من الودائع ومصادر الأموال، بشرط أن تكون بأقل تكلفة ممكنة ليتسنى لها المفاضلة بين المصادر الداخلية والخارجية، ونظراً للهدف الذي تسعى المصارف إلى تحقيقه من خلال أنشطتها والمتمثل في تعظيم الربح كهدف رئيسي لها، فلا يمكن لأي مصرف أن يواصل أعماله بدون أرباح، لذا تسعى المؤسسات المالية والمصرفية جميعها إلى تحقيق عوائد على أنشطتها وعملياتها التي تقوم بها، وهذه الأرباح تتحقق من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والاستخدامات المتصلة بها، فهي تعد من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو واستمرار المصارف. وفي ضوء ذلك ونظراً للأهمية التي يحتلها هذا الموضوع، سعى هذا البحث إلى التأكد من وجود أثر بين نسبة الهيكل المالي ونسب الربحية في مصرف سورية الدولي الإسلامي، وذلك من خلال قيام الباحثة بدراسة هذا الأثر بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة واستخدام البرامج الإحصائية التي تلائم هذه البيانات والتي تم تطبيقها على المصرف.

2-مشكلة البحث:

بناءً على ما سبق يمكن عرض مشكلة البحث بالسؤال التالي:

ما أثر الهيكل المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي في ربحيته؟

للإجابة عن السؤال السابق تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر الهيكل المالي المتمثل بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في نسبة العائد على الأصول؟

2. ما أثر الهيكل المالي المتمثل بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في نسبة العائد على حقوق الملكية؟

3-أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد أثر الهيكل المالي المتمثل بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في نسبة العائد على الأصول.

2. تحديد أثر الهيكل المالي المتمثل بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في نسبة العائد على حقوق الملكية.

4-أهمية البحث: تكمن الأهمية العلمية للبحث من خلال توفير معلومات إضافية لمستخدمي البيانات المالية فيما يتعلق

بالهيكل المالي للمصرف وإظهار أثر الهيكل المالي في ربحية مصرف سورية الدولي الإسلامي، أما الأهمية العملية

تكمّن بمساعدة المصرف في الحكم على كفاءته وأدائه واتخاذ القرار الخاص به في الحصول على الأموال من مصادر

مختلفة والقيام بتوظيفها، وهذا سينعكس بدوره على الربحية في المصارف الإسلامية.

5-فرضيات البحث: بهدف الإجابة عن أسئلة البحث وفي سبيل تحقيق أهدافه تم وضع الفرضية الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل المالي في الربحية.

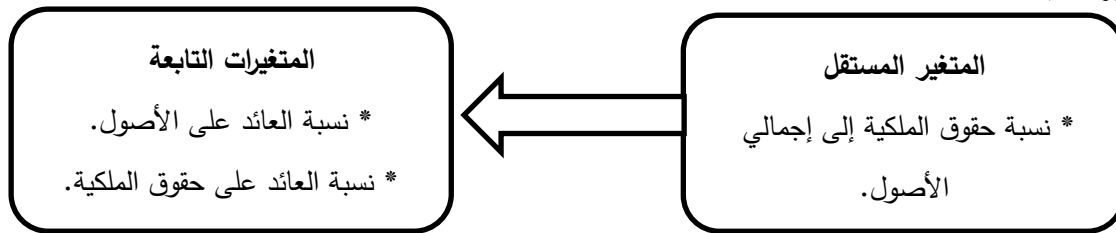
ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيتان التاليتان:

1. لا يوجد أثر لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في نسبة العائد على الأصول.

2. لا يوجد أثر لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في نسبة العائد على حقوق الملكية.

6- **منهجية البحث:** تحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، القائم على تجميع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب والتقارير الصادرة عن الجهات المعنية والأبحاث المنشورة في المجالات المتخصصة والمؤتمرات، وتحليل البيانات المالية للمصارف وتفسير النتائج المتولدة عن الدراسة التطبيقية. بالإضافة إلى استخدام نموذج احصائي وهو تحليل الانحدار البسيط والذي اعتمد على متغير مستقل واحد وهو الهيكل المالي ومتغيرين تابعين وهما نسب الربحية.

7- متغيرات البحث:



8- حدود البحث:

الحدود المكانية: اقتصر البحث على دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي.
الحدود الزمانية: تمت الدراسة التطبيقية لهذا البحث ضمن الفترة من عام 2010 وحتى عام 2017.

9- الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالبحث الحالي:

دراسة (Amarjit Gill, 2011) بعنوان "The effects of capital structure on profitability: Evidence from United States"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل التمويلي على الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكونت عينة الدراسة من (272) شركة أمريكية مسجلة في سوق نيويورك للأوراق المالية لفترة (3) سنوات من عام (2005) ولغاية عام (2007). وبعد تطبيق الدراسة توصلت إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية بين الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول والربحية، وهناك علاقة بين مجموع الديون إلى إجمالي الأصول والربحية في صناعة الخدمات، وتظهر نتائج هذه الدراسة علاقة إيجابية بين الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول والربحية، الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول والربحية، ومجموع الديون إلى إجمالي الأصول والربحية في الصناعة التحويلية.

دراسة (ABDEL FATTAH ALSLEHA, ZAHER; SUBHI RAJHA, KHALED, 2014) بعنوان "The Effect of capital structure on the performance of Islamic banks"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك الإسلامية العاملة في الأردن من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد، واشتمل النموذج على عينة من بنكين إسلاميين هما البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، واعتمدت عينة الدراسة على البيانات السنوية للبنك الإسلامي للفترة (1998-2012) من خلال استخدام العديد من النسب المالية تمثل المتغير المستقل: (نسبة الملكية، إجمالي الأصول، نسبة التمويل إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول السائلة من إجمالي الموجودات) والمتغير التابع هو قياس الأداء باستخدام مقياس Tobin Q ووجدت نتائج الدراسة تأثيراً إيجابياً لكل من: (نسبة الملكية، إجمالي الأصول ونسبة التمويل إلى إجمالي الأصول) على الأداء. ولا يوجد أي أثر لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في أداء البنوك الإسلامية في الأردن.

دراسة (توفيق عبد الجليل، 2014) بعنوان: "أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية في سوق عمان المالي لخمس سنوات من 2008 إلى 2012، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر نسبة المديونية، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، ونسبة التغير السنوي في الأصول، ومعدل دوران الأصول، على كل من العائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية، كما استخدمت معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة لتدعيم نتائج الانحدار المتعدد. وأظهر تحليل معامل الانحدار المتعدد لبيانات الدراسة:

أ- وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لنسبة الديون إلى حقوق الملكية على العائد على حقوق الملكية، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% لنسبة المديونية على العائد على حقوق الملكية.

ب- وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لمعدل دوران الأصول، ونسبة النمو على العائد على الاستثمار وعلى العائد على حقوق الملكية.

دراسة (سايح عثمان، 2014) بعنوان: " قياس تأثير تركيبة رأس المال على ربحية الشركات " .

هدفت هذه الدراسة إلى تعظيم الأرباح وتعظيم القيمة السوقية للسهم، وهذا ما أثار جدلاً بين كتاب الإدارة المالية حول الهدف الذي يجب أن تركز عليه كمحور لقراراتها، فبعضهم رجح تعظيم الأرباح في حين يرجح الغالبية العظمى تعظيم القيمة السوقية كهدف استراتيجي للإدارة المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء نموذج لفحص العلاقة بين ربحية الشركة وتركيبية رأس المال، وذلك اعتماداً على أسلوب دراسة حالة والتي تم فيها استخدام البرامج الإحصائية وهي EXCEL لحساب أهم نسب ومؤشرات الدراسة وبرنامج EViews لاختبار العلاقة بين المتغيرين واستخدام طريقة المربعات الصغرى، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة سلبية بين المتغيرين.

الاختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة هو حدود ومجتمع البحث حيث سيتم تطبيق الجانب العملي منها على المصارف الإسلامية من عام 2010 إلى عام 2017، ومتغيرات البحث المستقلة والتابعة حيث اعتمدت بعض تلك الدراسات على دراسة أثر إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في الربحية مقاسة في العائد على الأصول بينما اعتمد بعضها الآخر على دراسة أثر هيكل رأس المال في أداء الشركات الصناعية في كل من العائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية في حين يناقش هذا البحث حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي، ومدى تأثير الهيكل المالي في الربحية مقاسة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

10- الإطار النظري للبحث:

10-1 مفهوم الهيكل المالي ومكوناته:

يُعرف الهيكل المالي على أنه¹: المكونات التفصيلية لكل من جانبي ميزانية المنشأة، ويتحدد مدى توازن الهيكل المالي بمدى التناسق بين كل من أصولها وخصومها، وهذا ما يطلق عليه منهج التغطية في التمويل. أما هيكل التمويل هو مفهوم الرافعة المالية أو المتاجرة على الملكية ويقصد به اللجوء إلى الدين كمصدر للتمويل إلى جانب حقوق المساهمين، وهو يشير إلى الجانب الأيسر من الميزانية.

ويُعرف الهيكل المالي على أنه²: هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية.

ترى الباحثة بأن التعريف الأول ركز على أن الهيكل المالي يهتم بجانب الأصول والخصوم؛ بينما خصص التعريف الثاني على التركيز على جانب الخصوم من الهيكل المالي. لذا تميل الباحثة لتعريف الهيكل المالي بأنه: دراسة نسب مصادر التمويل - الداخلية والخارجية - وإظهار كفاءة استخدامها من قبل المنشأة بشكل أفضل.

10-2 مصادر الهيكل المالي:

تستثمر المصارف أموالها في استثمارات طويلة وقصيرة الأجل تبعاً لمصادر تلك الأموال، وذلك حسب احتياجاتها، لذا فإن هذه المصادر تنقسم إلى مصادر داخلية وخارجية.

10-2-1- المصادر الداخلية³: هي تلك المصادر التي يتم الحصول عليها من داخل المصرف نفسه ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- رأس المال المدفوع (التمويل الذاتي): يمثل النواة الأولى لموارد المصرف الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من مستلزمات وما يتطلبه من الإنفاق على تسيير أعماله⁴ أي يمثل إجمالي المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمين في تكوين رأسماله.
- الاحتياطيات⁵: هي عبارة عن المبالغ التي تم استقطاعها من قبل المصرف على مر السنين من أرباحه المتحققة خلال هذه الفترة لتدعيم مركزه المالي والمحافظة على رأس ماله وتشتمل على الأنواع الآتية: الاحتياطي الاجباري، الاحتياطي الاختياري.
- الأرباح المحتجزة⁶: هي عبارة عن الأرباح التي حققتها المنشأة ولم توزع إلى حملة الأسهم، حيث اتضح للمصرف بأن الضرورة تقتضي عدم توزيع أرباح المساهمين في سنة معينة، أو الاكتفاء بتوزيع جزء منها ومن ثم فإن الأرباح الغير موزعة تضاف إلى الموارد الدائنة للمصرف لمواجهة احتياجاته.
- المخصصات¹: هي عبارة عن المبالغ التي يقطعها المصرف، ويتحملها إجمالي الربح المتحقق في نهاية السنة المالية، لمواجهة ظروف محددة ومقابلة أغراض معينة، مثل مخصص الديون المشكوك فيها، وانخفاض أسعار

¹ المرسي، اللوح، جمال الدين، أحمد عبد الله (2007)، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الإبراهيمية، الاسكندرية، ص 244.

² النعيمي، التميمي، عدنان تايه، ارشد فؤاد (2009)، الإدارة المالية المتقدمة، دار البيزوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 349.

³ آل شبيب، دريد كامل (2007)، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج، ص 117.

⁴ آل شبيب، دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 200.

⁵ أحمد، عبد الوهاب يوسف (2008)، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص 155.

⁶ أحمد، عبد الوهاب يوسف، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 87.

العملات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف، ومخصص لمواجهة مخاطر المصرف التي يتعرض لها نتيجة ممارسة عمله والتي ينجم عنها خسائر.

10-2-2 المصادر الخارجية: هي تلك المصادر التي يتم الحصول عليها من خارج المصرف حيث توفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل المصرف والقيام بوظائفه المختلفة، وتتكون من:

- الودائع: تعد الودائع بمثابة الشريان الذي يمد المصرف بأموال استثماراته المختلفة والمصدر الرئيسي لتنمية الموارد المالية، وهناك استراتيجيات عديدة لتنمية الموارد المالية للمصرف إلا أنّ للمصارف الإسلامية مبرراتها الاقتصادية في تقبل الودائع على غيرها في تنمية هذه الموارد.
- القروض المصرفية: تعد القروض المصرفية بين المصارف من أهم مصادر الأموال، وتتمثل بقيام المصرف الذي يعاني من العجز بالحصول على الأموال من مصارف أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية، إلا أنّ المصارف الإسلامية لا تتعرض لهذه الحالة لعدم تعاملها بالقروض بل لديها سياستها الخاصة عند تعرضها للعجز أو الفائض.

- مصادر تمويل أخرى: تتضمن ما يلي:

- أ- التأمينات المختلفة: وهي التي يضعها الأفراد في المصارف مثل التأمينات للاعتمادات المستندية.
- ب- أرصدة وذكوك مستحقة الدفع: يتميز هذا المصدر إضافة إلى أنه مصدر أموال غير ثابت، فإنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأصول².

10-3 النسب المالية للهيكل المالي:

تساعد النسب الهيكلية إدارة المصرف على دراسة الهيكل المالي له، وذلك من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين وهما³:

- أ- التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية.
 - ب- كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المصرف بشكل سليم.
- ومن أهم النسب المالية التي تتعلق بالهيكل المالي هي:

1. نسبة التمويل الخارجي للأصول.
2. نسبة التمويل الداخلي للأصول.

إلا أنّ النسبة التي سيتم استخدامها هي نسبة التمويل الداخلي للأصول، ويتم حسابها كما يلي⁴:

$$\text{نسبة التمويل الداخلي للأصول} = \text{حقوق الملكية} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

تظهر هذه النسبة التمويل الداخلي (الذاتي) للأصول، وارتفاعها يعد مؤشراً إيجابياً على وضع المصرف المالي، إلا أنّ ذلك قد لا يكون في مصلحة المصرف دائماً، ولذا فلا يمكن الاكتفاء بالتمويل الداخلي لا بدّ من وجود تمويل خارجي لأنّه

¹ شامية، أحمد زهير (2003)، اقتصاديات النقود والمصارف، سورية، منشورات جامعة حلب، ص 261.

² بوعبدلي، مرسللي، أحلام، نزيهة (2016)، أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 6، ص 46.

³ اسماعيل، حنان، اسماعيل محمود، محمد رضوان حلوة (2001)، المحاسبة الإدارية والتحليل المالي، جامعة حلب، ص 55-57.

⁴ الكرخي، مجيد (2007)، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 112.

سيساعد على رفع ربحية الأموال الخاصة (حقوق الملكية) ولكن في حدود لا يؤثر فيها على الاستقلال المالي للمصرف ولذا لا بد من وجود توازن بين الوجهتين بحيث يمكن الاستفادة من الأموال المقترضة من المصادر الخارجية ولكن بدون فوائد نظراً لتطبيق هذه الدراسة على المصارف الإسلامية التي لا تتعامل بالفائدة لا أخذاً ولا عطاءً¹.

10-4 الربحية والعوامل المؤثرة فيها:

10-4-1 مفهوم الربح والربحية:

إن مفهوم الربح يختلف عن الربحية حيث أن لكل واحدٍ منهما تعريف وغرض خاص يسعى إلى تحقيقه، لذا ستستعرض الباحثة أبرز التعاريف التي يتم من خلالها توضيح كلا المفهومين في المصارف.

(1) مفهوم الربح²: هو الزيادة الحاصلة في صافي الملكية خلال فترة زمنية محددة، أو هو النماء الحاصل في القيمة، أي أنه محاولة لكسب المال بشراء السلع بسعر منخفض وبيعها بسعر عالي. فالربح هو الفارق بين إجمالي الإيرادات المتحققة مطروحاً منها إجمالي التكاليف.

(2) مفهوم الربحية: تعد الربحية مؤشراً رئيسياً لتقييم أداء المصرف وتعزيز ثقة المتعاملين معه بقدرته على استخدام موارده بكفاءة عالية لذا فإن من أبرز التعاريف الخاصة بالربحية هي كالآتي:

تُعرف الربحية بأنها³: العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، وتعد الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد المختلفة على مستوى الوحدة الكلية والوحدات الجزئية. كما تُعرف الربحية أيضاً بأنها⁴: مقياس لمدى قدرة المنشأة على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطتها وفي تحليل ربحية المنشأة، لذا فإن المصارف تعمل على تحقيق أهدافها في الربحية من خلال قراراتين، هما: قرار الاستثمار وقرار التمويل.

10-4-2 العوامل المؤثرة في الربحية:

يوجد العديد من العوامل التي تواجهها المصارف سواء كانت هذه العوامل خارجية أو داخلية وستستعرض الباحثة شرحاً موجزاً لبعض من هذه العوامل كالآتي⁵:

1-العوامل الخارجية: هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في فعالية المصرف وتتمثل في:

- عوامل سياسية: إن لهذه السياسة دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها، وبالتالي فإن ذلك يؤثر في ربحيتها⁶.

¹ الكرخي، مجيد(2007)، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، مرجع سبق ذكره، ص112.

² قنطقجي، سامر(2010)، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر، الطبعة الأولى، ص 100.

³ عقل، مفلح(1989)، مقدمة في الإدارة المالية، عمان: معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، ص 42.

⁴ شهاب الدين، ابتسام السيد(2016)، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، ص 43.

⁵ حاجي، وجدة(2016)، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ص4-5.

⁶ نبيلة، رفاة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، عام 2016م، ص10.

• عوامل قانونية ك(التشريعات القانونية وقرارات المصرف المركزي والضوابط المصرفية): حيث تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف¹.

2-العوامل الداخلية: من أهم العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف تتمثل في:

• هيكل الودائع: تعطي الودائع للمصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر وخصوصاً ودائع التوفير لأنّ تكلفة الحصول عليها تعد قليلة نسبياً مقارنةً مع الودائع لأجل، وفي الوقت نفسه، تؤثر تكلفة الودائع أيضاً في ربحية المصارف لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال².

• حجم المصرف وإدارته³: يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكلما زاد حجم المصرف يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، لذا فإنّ حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، وتزيد من ثقة الجمهور المتعاملين معها مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء.

واستناداً إلى العوامل التي تتأثر بها المصارف عامة؛ إلا أنّ المصارف الإسلامية بشكل خاص تتأثر بالإضافة لهذه العوامل بعوامل أخرى، ومن أهمها ما يلي⁴:

• مدى استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية في الدولة والدول المجاورة، فكلما اتجهت الظروف نحو الاستقرار زادت الاحتمالات المناسبة لتحقيق الربحية، فبينما تتجاوز المصارف التقليدية هذه الظروف بفرضها مزيداً من الفوائد؛ أما الإسلامية فتسعى جاهدة لتحقيق الاستقرار للمحافظة على ربحيتها.

• مخاطر سعر الفائدة: لا تتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة لأنها لا تتعامل بها، إلا أن هذه التغيرات قد تؤثر في إيراداتها بصورة غير مباشرة، من خلال انتقال العملاء غير المهتمين بالحكم الشرعي لهذه الفائدة.

• اختلاف معدلات تكاليف الإنتاج يؤثر في الأرباح.

¹ أبو زعيتر، باسل جبر حسن(2006)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، ص 93.

² محمد، علي محمود(2014)، سعر الفائدة في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، ص 544.

³ مزيق، رامي أكرم(2014)، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة تشرين، ص53.

⁴ العبيد، ميمون علي(2015)، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، مجلة جامعة البعث، المجلد 73، العدد 9، ص 131.

10-5 النسب المالية للربحية:

تُعبّر نسب الربحية في المصارف على قدرتها على توليد الأرباح، فهي مؤشراً هاماً لتقييم الكفاءة الإدارية ومدى نجاح نشاط المصرف في ظل الظروف الاقتصادية، وتشمل هذه النسب ما يلي¹:

(1) **العائد على الأصول (ROA)**: ويقصد به نسبة ربح العمليات إلى الأصول². تُستخدم هذه النسبة³ لقياس مدى كفاءة المصرف في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في توليد الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة. وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب شيوعاً لقياس الأداء المالي في الصناعة المصرفية، يتم حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية⁴:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

(2) **العائد على حقوق الملكية (ROE)**: ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحملهم للمخاطر⁵. تُستخدم هذه النسبة لقياس مدى كفاءة المصرف في استخدام موارده الذاتية من خلال بيان مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح، بالإضافة إلى تقديرات المخاطر. يتم حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية⁶:

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب} \div \text{حقوق الملكية} \times 100$$

فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف بضمان تحقيق ربح أكبر⁷. وتُظهر القيمة الأعلى أداءً مالياً عالياً⁸.

¹ الجعافرة، أحمد ياسين حمد(2012)، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، ص 40.

² عقل، مفل، مقدمة في الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص42.

³ IRFAN, MAJEED,ZAMAN, Muhammad, Yasir, Khalid(2014), **The Performance and Efficiency of Islamic Banking in South Asian Countries**, *Economia*, Seria Management Volume 17, Issue 2,p.226

⁴ النعمي، التميمي، عنان تايه، أرشد فؤاد(2008)، **التحليل والتخطيط المالي**، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر، ص 102.

⁵ Edwards, J. Don (1991),and Heagy, C. Donnel, **Principles of Bank Accounting and Reporting**, *American Bankers Association*, P363.

⁶ عبد الهادي، محمد سعيد(1999)، **الإدارة المالية الاستثمار والتمويل - التحليل المالي**، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع ص 200.

⁷ Badreldin, Ahmed Mohamed(2009), **Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios**, Faculty of Management Technology, Working Paper No. 16 October,p.5.

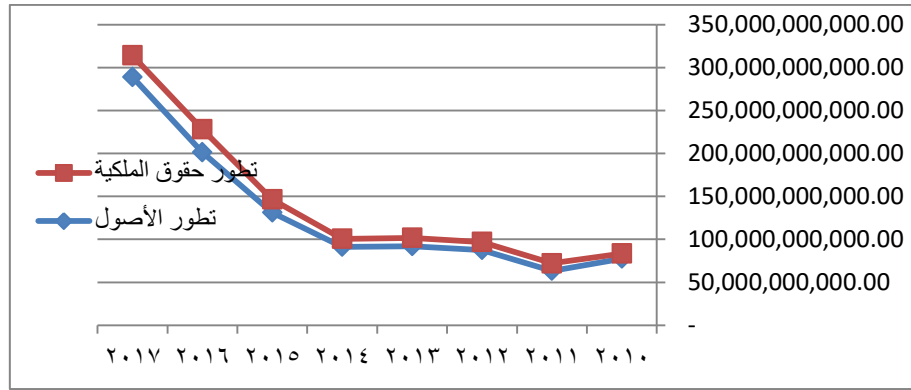
⁸ Hossain, Alamgir(2014), **Examination of Profitability between Islamic Banks and Conventional Banks in Bangladesh: A Comparative Study**, *Research in Business and Management*, Vol. 1, No. 1, p.81.

الجدول رقم (1): يبين إجمالي الأصول وحقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي

| السنة | إجمالي الأصول | إجمالي حقوق الملكية |
|-------|--------------------|---------------------|
| 2010 | 77,484,737,487.00 | 5,966,111,259.00 |
| 2011 | 63,321,816,693.00 | 8,858,628,961.00 |
| 2012 | 87,559,022,160.00 | 9,417,349,604.00 |
| 2013 | 92,089,000,348.00 | 9,584,258,645.00 |
| 2014 | 91,331,861,386.00 | 9,367,698,601.00 |
| 2015 | 131,186,846,839.00 | 15,207,904,903.00 |
| 2016 | 201,288,860,006.00 | 26,762,127,244.00 |
| 2017 | 289,075,626,334.00 | 25,172,850,248.00 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الشكل رقم (1): تطور حقوق الملكية وإجمالي الأصول في مصرف سورية الدولي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2010 .

11-الدراسة التطبيقية:

11- 1-لمحة عن مصرف سورية الدولي الإسلامي:

تأسس مصرف سورية الدولي برأس مال مقداره 50000000000 ليرة سورية موزع على 100000000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وقام المصرف بزيادة رأسماله بمقدار 461381500 ليرة سورية وذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم 3 لعام 2010 القاضي بتعديل المادة من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 والذي يحدد رأسمال المصرف الإسلامي بأن لا يقل عن 15 مليار ليرة سورية، وأصبح رأس مال المصرف 75000000000 ليرة سورية، وتمت الموافقة من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية على تجزئة القيمة الاسمية للسهم لعام 2010 وأصبحت 100 ليرة سورية للسهم الواحد ليكون عدد إجمالي أسهم المصرف 750000000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 75000000000 ليرة سورية.

11-2 عرض المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لمصرف سورية الدولي الإسلامي:

الجدول رقم (2): المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لمصرف سورية الدولي الإسلامي

| المتغير المستقل | المتغير التابعين | السنة |
|-------------------------------------|------------------------|-------|
| نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول | نسبة العائد على الأصول | |
| ROE | ROA | |
| 7.70 | 0.96 | 2010 |
| 13.99 | 1.38 | 2011 |
| 10.76 | 0.62 | 2012 |
| 10.41 | 0.21 | 2013 |
| 10.26 | -0.23 | 2014 |
| 11.59 | 4.46 | 2015 |
| 13.30 | 5.74 | 2016 |
| 8.71 | -0.60 | 2017 |

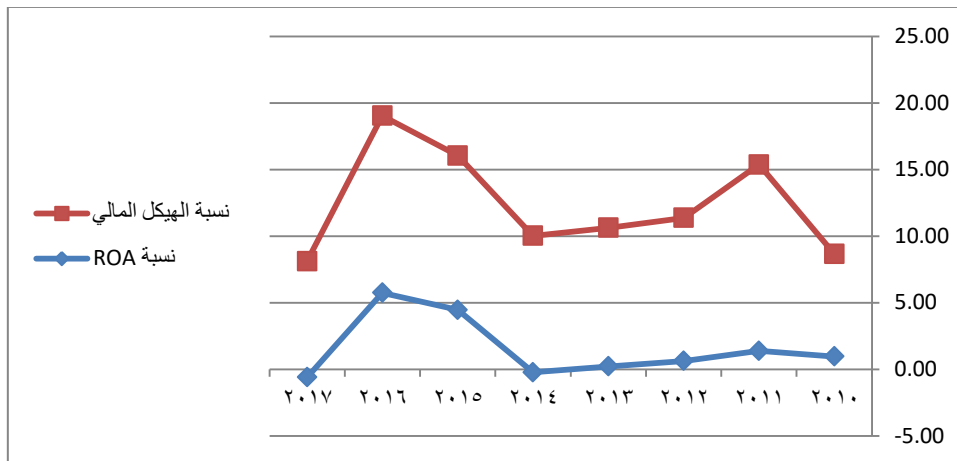
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

من خلال الجدول رقم (2) تبين أن نسبة العائد على الأصول شهدت تذبذباً واضحاً (ارتفاعاً وانخفاضاً) خلال فترة الدراسة، حيث بلغت %0.96 سنة 2010 ثم ارتفعت إلى %1.38 سنة 2011 وهذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة مما يعني أن المصرف حقق أرباحاً متزايدة بشكل مستمر وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمصرف والسبب في ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة هو زيادة الإيرادات عن المصاريف ويعود ذلك إلى التغير الواضح الذي حصل بالمصرف فقد كان التغير في العائد على حسابات الاستثمار المطلقة بين السنتين 13955543 وهذا يشير إلى أن المصرف حقق أرباحاً من عملية الاستثمار التي يقوم بها وأيضاً كان التغير في إجمالي الدخل التشغيلي للمصرف بين السنتين 355472574، بينما بلغت إجمالي المصروفات 233018421 والواضح بأن إجمالي الدخل للسنتين أكبر من إجمالي المصروفات وكان الفرق بينهما 122454153 وكذلك فإنّ ضريبة الدخل كانت منخفضة أيضاً وكان لها سبب في ارتفاع الأرباح وكان الانخفاض بنسبة (5241897)، ثم عادت هذه النسبة بالانخفاض واستمر ذلك إلى سنة 2014 ثم عادت إلى الارتفاع في عام 2015 حيث بلغت %4.46 واستمرت بالارتفاع عام 2016 وكانت %5.74 وفي سنة 2017 انخفضت وصولاً إلى -0.60%، وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض صافي الربح بعد الضريبة وارتفاع حجم الأصول، وسبب انخفاض صافي الربح بعد الضريبة هو الخسائر غير المحققة التي تكبدها المصرف فقد بلغت الخسارة (4183837884) بالإضافة إلى الانخفاض في الإيرادات أخرى (أرباح بيع موجودات ثابتة، أرباح بيع أخرى، نفقات مستردة) والتي بلغت (47980095) وهذا يشير إلى قلة الإيرادات التي يحصل عليها المصرف، وقد أثر بذلك على إجمالي الدخل والذي بلغت نسبة التغير في السنة الحالية والسنة السابقة (8009702652) بينما كان إجمالي المصروفات أكبر من إجمالي الإيرادات مما أثر بذلك على صافي الربح وكانت هذه النسبة 5050925897، وكذلك فإنّ الضريبة في سنة 2017 كانت مرتفعة مقارنة مع السنة السابقة وهذا قد أثر بصافي الربح بعد الضريبة أيضاً وكانت هذا الزيادة بينهما 236303637.

أيضاً من خلال الجدول رقم (2) تبين تذبذباً في نسبة العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت %12.50 سنة 2010 ثم انخفضت إلى %9.86 سنة 2011 واستمرت بالانخفاض حتى عام 2014 حيث بلغت -2.25% وعادت بالارتفاع بعدها

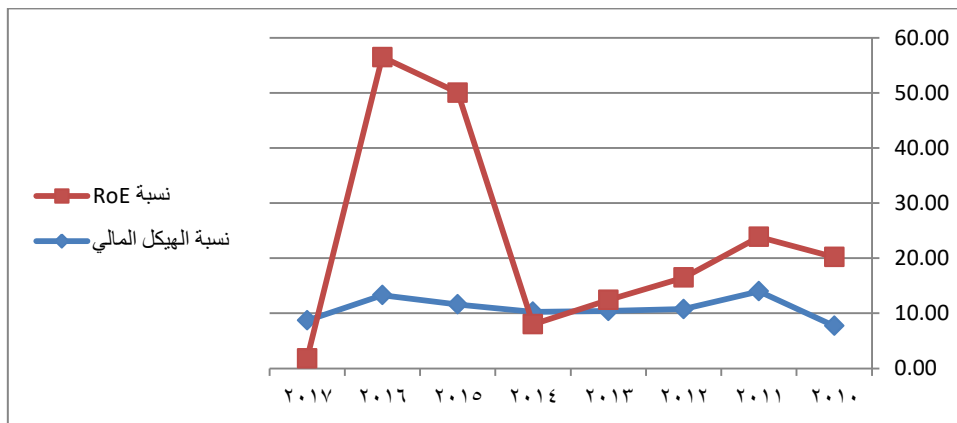
سنة 2015 و2016 وكانت قيمتها 38.44% و43.19% على التوالي، ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد الأرباح قياساً بحقوق الملكية مما أثر بشكل إيجابي في هذه السنتين، ثم تراجعت في عام 2017 شهدت انخفاضاً مفاجئاً بلغ -6.91%، وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض صافي الربح بعد الضريبة لذات الأسباب سابقة الذكر.

الشكل رقم (2): تطور نسبة الهيكل المالي وإجمالي الأصول في مصرف سورية الدولي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2010 .

الشكل رقم (3): تطور نسبة الهيكل المالي وإجمالي حقوق الملكية في مصرف سورية الدولي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2010 .

11-3 المناقشة والنتائج:

• اختبار الفرضيات:

بالاعتماد على بيانات مصرف سورية الدولي الإسلامي تم حساب النسب المطلوبة وباستخدام برنامج ال SPSS تم اختبار فرضيات البحث.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في العائد على الأصول.

الجدول رقم (3): معاملات الارتباط والتحديد للمتغيرين لنسبة الهيكل المالي والعائد على الأصول

Model Summary

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .666 ^a | .443 | .364 | 8.78971 |

a. Predictors: ROA

Coefficients

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|-------|-----|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | ROA | 2.761 | 1.169 | .666 | 2.361 | .050 |

a. Dependent Variable: الهيكل

المصدر: مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول (3) علاقة الارتباط بين نسبة الهيكل المالي والعائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط $R=0.666$ وهي تدل على أنّ العلاقة طردية بين المتغيرين، وتبين قيمة معامل التحديد على أن (44.3%) من التغيرات الحاصلة في العائد على الأصول تتعلق بنسبة الهيكل المالي، أي أنه كلما ارتفعت نسبة الهيكل المالي أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول.

الجدول رقم (4): اختبار معنوية النموذج للمتغيرين لنسبة الهيكل المالي والعائد على الأصول

ANOVA

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|-------|------------|----------------------|----|-------------|-------|------------------|
| 1 | Regression | 430.692 | 1 | 430.692 | 5.575 | .05 ^a |
| | Residual | 540.813 | 7 | 77.259 | | |
| | Total | 971.506 ^b | 8 | | | |

a. Predictors: ROA

المصدر: مخرجات برنامج (Spss)

يوضح الجدول رقم (4) اختبار معنوية النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.05) وهي تساوي (0.05) وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل المالي في العائد على الأصول، وهذا ما يؤكد معامل الانحدار في الجدول (2).

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (5): معاملات الارتباط والتحديد للمتغيرين لنسبة الهيكل المالي والعائد على حقوق الملكية

Model Summary

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .662 ^a | .439 | .359 | 8.82542 |

Coefficients

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | T | Sig. |
|-------|-----|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | ROE | .340 | .145 | .662 | 2.339 | .05 |

المصدر: مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول (5) علاقة الارتباط بين نسبة الهيكل المالي والعائد على حقوق الملكية، حيث ظهرت قيمة معامل الارتباط $R = 0.662$ وهي تدل على أن العلاقة جيدة وطردية بين نسبة الهيكل المالي والعائد على حقوق الملكية، وتبين قيمة معامل التحديد على أن (43.9%) من التغيرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكية تتعلق بنسبة الهيكل المالي، أي أنه كلما ارتفعت نسبة الهيكل المالي أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (6): اختبار معنوية النموذج للمتغيرين لنسبة الهيكل المالي والعائد على حقوق الملكية

ANOVA

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|-------|------------|----------------|----|-------------|-------|------|
| 1 | Regression | 426.289 | 1 | 426.289 | 5.473 | .05a |
| | Residual | 545.217 | 7 | 77.888 | | |
| | Total | 971.506b | 8 | | | |

a. Predictors: ROE

المصدر: مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول رقم (6) اختبار معنوية النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Sig=0.05) وهي تساوي (0.05) وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل المالي في العائد على حقوق الملكية، وهذا ما يؤكد معامل الانحدار في الجدول (4).

12- النتائج:

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

- وجود تأثير لنسبة الهيكل المالي في العائد على الأصول في مصرف سورية الدولي الإسلامي، والعلاقة طردية بينهما وهذا يعني أنّ الاعتماد على نسبة التمويل بحقوق الملكية يعمل على زيادة نصيب الموجودات من الأرباح التي يحققها المصرف.
- وجود تأثير لنسبة الهيكل المالي في العائد على حقوق الملكية في مصرف سورية الدولي الإسلامي، والعلاقة طردية بينهما وهذا يعني أنّ الاعتماد على نسبة التمويل بحقوق الملكية يعمل على زيادة نصيب المساهمين من الأرباح التي يحققها المصرف.
- إنّ نسبة الهيكل المالي إلى العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كل على حدة، له تأثير ايجابي، مما يدل على أنّ زيادة التمويل بالاحتياطيات والأرباح المحتجزة يعمل على زيادة نصيب المساهمين من الأرباح.

13- التوصيات:

في ضوء النتائج والتحليلات السابقة والتي تعكس أثر الهيكل المالي في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي، توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة قيام المصرف بعملية توازن بين الهيكل المالي الداخلي والمشاركات الخارجية التي يستفيد منها في عملية تمويل عملائه في الاستثمار والمضاربة وبذلك يتم دراسة نسبة مشاركة الأرباح بين المصرف ومودعيه الداخليين والخارجيين، أو الأفراد والمؤسسات والمصارف المحلية والخارجية.
- كلما استطاعت المصارف أن تحقق التوازن بين آجال الموجودات وآجال توظيفها فهذا يعد مؤشر إيجابي لها فمن خلال نسبة توظيف الأموال يستطيع المصرف أن يحقق أرباحاً وأن يخفف من حجم المخاطرة.
- التركيز بشكل أكبر على جذب الودائع وتميئتها في المصارف الإسلامية بسبب تأثيرها الإيجابي على الربحية.

14-المراجع العلمية:

14-1 المراجع باللغة العربية:

1. أبو زعيتر، باسل جبر حسن(2006)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، ص93.
2. أحمد، عبد الوهاب يوسف(2008)، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص 155.
3. اسماعيل، حنان، اسماعيل محمود، محمد رضوان حلوة(2001)، المحاسبة الإدارية والتحليل المالي، جامعة حلب، منشورات وزارة التعليم العالي مديرية المعاهد المتوسطة، ص 55.
4. آل شبيب، دريد كامل(2007)، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج، ص 117.
5. آل شبيب، دريد كامل(2007)، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر، ص 200.
6. بوعبدلي، مرسل، أحلام، نزيهة(2016)، أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 6، ص 46.
7. الجعافرة، أحمد ياسين حمد(2012)، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعمال، ص 40.
8. حاجي، وجدة(2016)، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ص4-5.
9. شامية، أحمد زهير، (2003)، اقتصاديات النقود والمصارف، سورية، منشورات جامعة حلب، ص 261.
10. شهاب الدين، ابتسام السيد(2016)، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، ص 43.
11. عبد الهادي، محمد سعيد(1999)، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل - التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 200.
12. العبيد، ميمون علي(2015)، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، مجلة جامعة البعث، المجلد 73، العدد 9، ص 131.
13. عقل، مفلح (1989)، مقدمة في الإدارة المالية، عمان، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، ص 42.
14. قنطججي، سامر(2010)، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر، الطبعة الأولى، ص 100.
15. الكرخي، مجيد(2007)، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 112.
16. المرسي، للحلح، جمال الدين، أحمد عبد الله(2007)، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الإبراهيمية، الاسكندرية، ص244.
17. مزيق، رامي اكرم(2014)، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة تشرين، ص53.

18. نبيلة، رقايدة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، عام 2016م، ص 10.

19. النعيمي، التميمي، عدنان تايه، أرشد فؤاد(2008)، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 102.

20. النعيمي، التميمي، عدنان تايه، أرشد فؤاد(2009)، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 349.

21. محمد، علي محمود(2014)، سعر الفائدة في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، ص 544.

22. توفيق عبد الجليل، (2014)، أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
23. سايح عثمان، (2014)، قياس تأثير تركيبة رأس المال على ربحية الشركات.

14-2 المراجع باللغة الأجنبية:

1. Badreldin, Ahmed Mohamed(2009)، **Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios**, Faculty of Management Technology, Working Paper No. 16 October,p.5.
2. Edwards, J. Don (1991),and Heagy, C. Donnel, **Principles of Bank Accounting and Reporting**, American Bankers Association, P363.
3. Hossain, Alamgir(2014), **Examination of Profitability between Islamic Banks and Conventional Banks in Bangladesh: A Comparative Study**, Research in Business and Management, Vol. 1, No. 1, p.81.
4. IRFAN, MAJEED, ZAMAN, Muhammad, Yasir, Khalid(2014), **The Performance and Efficiency of Islamic Banking in South Asian Countries**, *Economia*, Seria Management Volume 17, Issue 2,p.226.
5. Amarjit Gill, (2011) **The effects of capital structure on profitability: Evidence from United States**.
6. SUBHI RAJHA, KHALED,؛ ABDEL FATTAH ALSLEHA, ZAHER(2014) **The Effect of capital structure on the performance of Islamic banks**.

15-3المواقع الالكترونية:

1. <http://www.dse.sy> -3 التقرير السنوي لسوق دمشق للأوراق المالية.